تركيا والثورات العربية
تونس، مصر، ليبيا

د. لقمان عمر محمود النعيمي

أستاذ مساعد/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تناول هذا البحث مواقف تركيا من الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، مبتدءاً الموضوع بمدخل مهم عن مقومات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية لتحديد الأسس التي بنيت عليها المواقف التركية من هذه الثورات الثلاث، وصولا إلى فهم هذه المواقف التي اختلفت من ثورة لأخرى. واعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية في بناء مواقفها تجاه الثورات العربية على ثلاثة مبادئ أساسية هي: تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية، ورفض أي تدخل عسكري غربي مباشر في مسار الثورات الشعبية، والحفاظ على البنية التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات.

مقدمة

لا يمكن النظر إلى ما حدث من ثورات عربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وما يحدث في سوريا على أنها مجرد ثورة شعوب ضد الجوع والفقر والبطالة والفساد كما يتصور البعض، بل ينبغي النظر إلى المسألة من أبعاد عدة لتكون الصورة واقعية ومكتملة ومعبرة عن الحدث وسياقاته الاجتماعية والتاريخية، فما حدث أخذ طابع الثورة على أنظمة مستبدة، غير قادرة على الإصلاح والقيام بدورها التاريخي، اتجهت في ممارساتها السياسية إلى الدمج بين السلطة والثروة، في عملية أدّت إلى إفقار الملايين من البشر لصالح عدد قليل من المتنفّذين المرتبطين بدائرة الحاكم، في مرحلة جاءت فيها الشبكة العنكبوتية (الإنترنيت) لتوفر أداة

فاعلة في ممارسة الحرية بكل معنى الكلمة من القيم والأخلاق والسلوكيات والتواصل... وتكشف حقيقة الشعارات التي تشكلت بين الأنظمة والشعوب العربية عقب فترة الاستقلال عن الاستعمار الغربي.

في خضم حركات التغيير التي حدثت بشكل مفاجئ ومتسارع في المنطقة العربية، كيف يمكن فهم نظرة تركيا إلى هذا التغيير وموقفها من هذه الثورات؟ وما هي مصلحتها السياسية والاقتصادية المباشرة من هذا التغيير؟

في الواقع، يبدو من الصعب فهم الموقف التركي ودوافعه وأبعاده دون تحليل معمق لتركيا وسياستها الإقليمية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية.

ليس من المبالغة القول إن ما حدث في تركيا خلال السنوات العشر الماضية، وتحديدا منذ تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا أواخر عام ٢٠٠٢، وفوزه بدورتين انتخابيتين متتاليتين عام ٢٠٠٧، و ٢٠١١، هو ثورة حقيقية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى قادها رجب طيب أردوغان وأدخلت تركيا مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر. وإذا كان مصطفى كمال أتاتورك هو مؤسس تركيا الحديثة، فإن أردوغان هو صانع تركيا الجديدة. لكن هذه الثورة التي قادها أردوغان هي تغييرات هادئة شاملة ومتدرجة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في البلاد دون أن يعطي الفرصة للمؤسسة العلمانية في البلاد وعلى رأسها الجيش للانقضاض على هذه الثورة وإجهاضها عبر الانقلابات العسكرية أو المذكرات والقرارات القضائية.

والمسألة المهمة التي نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في تطبيقها داخليا بشكل محكم في البلاد وعلى مدى السنوات العشر الماضية هي في إيجاد صيغة فعالة للتعايش بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد، أسفرت عن نهضة في شتى مجالات الحياة التركية وعززت مكانة تركيا الإقليمية والدولية، وبات هذا النموذج يلهم الإصلاحيين في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في الدول العربية ولاسيما مصر، وفي هذا السياق يقول (هيو بوب

Hugh Pope) مدير مشروع تركيا وقبرص في مجموعة الأزمات الدولية: "إن تركيا هي موضع حسد في المنطقة العربية، لقد انتقلت إلى دولة ديمقراطية قوية، ولديها زعيم منتخب يبدو بحق يتكلم بنبض الشارع التركي، ولديها منتجات تحظى بشعبية من أفغانستان إلى المغرب، واقتصاد تبلغ قيمته نحو نصف قيمة اقتصاد البلدان العربية مجتمعة"(١). دون شك مثل هذا الكلام يلخّص إلى حد كبير تطلعات الشعوب العربية في التخلص من أنظمتها السلطوية وتحقيق دولة ديمقراطية توفر مناخ التنمية والنمو والتعددية، كخصائص متلازمة للدولة.

يتناول هذا البحث التطورات التي طرأت على مواقف تركيا من ثلاث ثورات عربية في كل من تونس ومصر وليبيا، ومدى تفاعل تركيا مع هذه الثورات وانسجام مواقفها مع تطلعات الشعوب العربية في الحصول على الحرية والديمقراطية وإصلاح الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في تلك البلاد من خلال الرصد والمتابعة والتوثيق لأهم تصريحات ومواقف المسؤولين الأتراك من هذه الثورات، ثم تحليل هذه المواقف وإدراج أهم الاستنتاجات في خاتمة البحث.

مدخل: مقومات السياسة الخارجية التركية

لقد شهد العقد الماضي في تركيا تحولات في مجالات عدة، مهدت الطريق لمناقشات حول دور تركيا الجديدة التي أصبحت أنموذجا ناجحا للانتقال من النظام القديم إلى آخر جديد، فعلى الصعيد المحلي، حققت تركيا إنجازات كبيرة نتيجة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية. وعلى الصعيد الدولي، أضحت تركيا أكثر قدرة على اتخاذ مبادرات مستقلة، أكثر قربا من أي وقت مضى إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وإعادة تحديد علاقاتها مع المنطقة العربية والإسلامية، وقدمت مساهمات إيجابية تجاه القضية الفلسطينية. وقد أثارت

هذه الإنجازات جدلاً واسعاً داخل تركيا وخارجها حول دورها في المنطقة وطبيعة السياسات التي تنتهجها تجاه العديد من القضايا المهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومنها موقفها من التحولات السياسية التي تحدث في المنطقة العربية فيما اصطلح على تسميته بـ (الربيع العربي)[٢].

قبل النظر إلى مواقف تركيا تجاه الثورات العربية وسلوكها تجاه التحولات التي تحدث في المنطقة العربية يتعين الإشارة إلى سمتين مهمتين ميزتا السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية هما:

أولاً، أن تركيا انتهجت في عهد حزب العدالة والتنمية سياسة تعدّد الأبعاد، التي تعني أن تركيا تنتمي إلى عوالم متعدِّدة ومتناقضة، بلقانية وأوروبية وغربية وأطلسية وسلافية وتركية وشرق أوسطية وإسلامية وآسيوية. وهذه العوالم، التي تحاول تركيا التوفيق فيما بينها، تقتضي سياسات قد تبدو للوهلة الأولى أنها متناقضة أيضاً، ولا يمكن التوفيق بينها بسبب أنه لا يمكن لدولة أن تكون في الوقت نفسه أطلسية غربية، وشرقية آسيوية أو "إسرائيلية" وفلسطينية أو شرق أوسطية صديقة لإيران أو مؤيدةً للتغيير في بلدٍ ومعارضةً له في بلدٍ آخر. ولكن تركيا استطاعت وبنجاح في البداية التوفيق بين هذه السياسات المتناقضة تجاه هذه العوالم عبر نماذج تطبيقية فريدة بالاعتماد على الحفاظ على المصالح الوطنية أولاً وتعزيز مجالات التعاون المشترك مع الكثير من الدول والقوى الإقليمية والعالمية ثانيا، وتصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي ثالثاً، دون أن يعني ذلك أن هذه السياسة لا يمكن أن تحمل معها توترات مع بعض الشركاء لتركيا كما حدث في علاقاتها مع "إسرائيل"، ودون أن ينسب للسياسة التركية صفات وخصائص خالية من أية قواعد مبدئية، تتصل بالحق أو العدالة، حتى لو كانت الشعارات عالية.

ثانياً: هو أن السياسة التركية الجديدة لا تنطلق من المعايير نفسها في التعامل مع كل القضايا، إذ يرى منظرو السياسة الخارجية التركية، وعلى

رأسهم وزير الخارجية التركي الحالي أحمد داود أوغلو، أن لكل قضية ظروفها التي توجب التعامل معها بطريقة قد تختلف عن الأخرى. ذلك أن إبداء الدعم مثلا لحركة حماس، حالة قائمة بذاتها. وتوثيق التعاون مع إسرائيل في المجال العسكري والاقتصادي وتقديم "مساعدات إنسانية" لها لإطفاء حرائق جبل الكرمل، حالة آخرى مستقلة. صحيح أن علم السياسة، إذ يعترف نظرياً بهذه الواقعية في التعامل مع قضايا متنوّعة ومختلفة ومتناقضة أحياناً، قد لا يعطي علامة إيجابية عندما يضع كل هذه السياسات على مشرحة موحدة المعايير، لكن النماذج التطبيقية للسياسة التركية على أرض الواقع تجاه هذه العوالم والقضايا المتناقضة تؤكد نجاحها بشكل كبير.

هذه السياسات، يُعتقَد أن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان قد اختصرها بكل صراحة، عندما سئِل عن سبب عدم مطالبته الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١١) بالرحيل، كما كان طالب سابقا الرئيس المصري حسني مبارك (١٩٨٠-٢٠١١) بالتنحي، فأجاب قائلا: "إن سياسة تركيا لا تمليها التعليمات، بل المصالح الوطنية"[٣].

تأثير تركيا في الثورات العربية

شكل رفض تركيا المشاركة في الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، دافعا للربيع العربي، وبالتالي فإنها قد اتخذت بالفعل الخطوة الأولى البناءة بعد عقود من الصمت في سياستها الخارجية. وقبل احتلال العراق، كثفت تركيا علاقاتها مع الدول المجاورة بهدف تحجيم تكلفة ذلك الغزو. وحافظت تركيا على علاقات وثيقة مع الدول العربية في إطار ما سمي بـ"سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار" بعد عام ٢٠٠٣.

وكانت علاقات تركيا مع الدول العربية متعددة الأوجه، ذات أبعاد دبلوماسية واقتصادية واجتماعية مدنية منذ عام ٢٠٠٢. وشاركت بشكل نشط

وإيجابي في القرار ومناقشة القضايا الرئيسة في المنطقة العربية، وكان موقفها من السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين قريب من الموقف العربي، مما جعلها طرفاً مباشراً في القضية الفلسطينية، وقامت بدور الوساطة بين سوريا وإسرائيل. فضلاً عن ذلك، حسن رد فعل تركيا الواضح والحاد تجاه الهجوم الإسرائيلي على غزة اواخر عام ٢٠٠٨ صورتها في العالم العربي، وموقف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في دافوس. نقل الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة في أيار/ مايو ٢٠١٠، وهي سفينة مساعدات إنسانية كانت في طريقها الى غزة– العلاقات التركية العربية إلى مستويات "مختلفة".

وشجع إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالوضع الراهن والسياسة التي تنتهجها تركيا على تكثيف وتطوير علاقاتها مع المنطقة العربية في فترة قصيرة من الزمن. وتحولت تركيا إلى بلد مناهض لإسرائيل ليس فقط لهجومها ضد المواطنين الأتراك ولكن أيضا لاحتلالها الأراضي العربية وتوسيع سياستها الاستيطانية في فلسطين، فضلا عن العنف ضد الفلسطينيين. بناءا على ذلك، تطورت العلاقات التركية– العربية بشكل كبير.

وفي السياق ذاته، صوتت تركيا ضد قرار مجلس الأمن الدولي، بوصفها عضوا فيه، بفرض عقوبات ضد إيران، وهي دولة غير عربية، وبالتالي فإن النظرة إلى تركيا بوصفها دولة "تقاوم الإملاءات الخارجية"[٤] اكتسبت مزيدا من القوة.

ولفهم تأثير تركيا في صنع ما يسمى بـ (الربيع العربي) يمكن للمرء أن ينظر إلى الخلفية التي رفعت فيها شعارات الثورات العربية ومنها، "الخبز والحرية والكرامة" و"الشعب يطالب بسقوط النظام". وقد شهدت تركيا بوصفها قصة نجاح للبلدان التي تعاني من انعدام الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل، واضطهاد الشعب. فتحت هذه الشعارات المجال لفهم ومعرفة ومقارنة التجربة التركية في "التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي والتنمية ومقاومة الإملاءات الخارجية" و"الدور التركي الفاعل

في النظام العالمي والإقليمي": فقد أصبحت تركيا أكبر اقتصاد في المنطقة على الرغم من أنها لا تتمتع بأي إيرادات للنفط، واتخذت خطوات هيكلية نحو الديمقراطية الهيكلية، كما أظهرت بوضوح رد فعل مناهض لإسرائيل عند الضرورة، وأقامت علاقات مع الغرب دون السماح للآخرين بقمع شعبها. لهذا فإن الناس الذين يريدون التغيير نحو نموذج يستند إلى تركيا رحبوا بابتهاج برئيس الوزراء أردوغان، وطلبوا منه صراحة ملء الفراغ السياسي بعد الثورات العربية(٥).

سياسة تركيا تجاه الثورات العربية

اتبعت تركيا تجاه الثورات العربية سياسة مركبة. كل بلد حالة مستقلة عن الآخر، لكن الثابت أن تركيا ترى في نفسها لاعبا من حقِّه أن يتدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية، من مُنطلق أن استقرارها يهم تركيا وأنها تسدي النصح لا الإملاء. وتجد تركيا في نفسها القوة والقدرة على التعبير عما تتطلع إليه في أول تجربة علنية لها في التعامل مع الدول العربية. وإذا كان هذا دأب الدول الكبرى، فإن سلطة حزب العدالة والتنمية باتت تنظر إلى الآخرين، ولاسيما القريبين منها، على أنها أيضا لاعب كبير.

ولتحليل مواقف تركيا من الثورات العربية يمكن القول إن حكومة حزب العدالة والتنمية اعتمدت في بناء مواقفها على ثلاثة مبادئ أساسية هي: **تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية، ورفض أي تدخل عسكري غربي مباشر في مسار الثورات الشعبية، والحفاظ على البنية التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات.** وهذه المبادئ الثلاثة تعد في الحقيقة مسألة أخلاقية جوهرية في الدبلوماسية والسياسة الخارجية التركية من وجهة نظر الحكومة التركية تجاه هذه الثورات تحديداً. وهو ما أكده مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية التركية عندما صرح قائلاً: "ما نطلبه لشعبنا على صعيد الحريات الديمقراطية، نطلبه لكافة شعوب العالم. إنها مسألة

أخلاقية بالنسبة إلينا" مشيراً إلى أن "أياً من الحكام الديكتاتوريين لن يتمكن من النجاة من هذه الثورات، وكل من يحاول مقاومتها، سيخسر". أما عن اختلاف الموقف التركي من مجريات الثورات الشعبية، فيشدّد على أنه "يجب ألا ننسىَ حقيقة أن لكل دولة ديناميا‌تها وخصوصياتها التي يجب أخذها في الاعتبار". ويكشف المصدر الدبلوماسي أن الحكومة التركية لطالما نصحت أصدقاءها بالإسراع في القيام بإصلاحات حقيقية، بالتزامن مع تحميل جزء كبير من المسؤولية للقوى الغربية، على قاعدة أنّ ما تشهده المنطقة العربية هو الفصل الثالث من مسار عربي بدأ منذ عام ١٩٩٢ في الجزائر ومرّ بالانتخابات الفلسطينية في أواخر عام ٢٠٠٦[٦].

وفي سياق متصل، أوضح وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو طبيعة التغييرات التي تحدث في المنطقة العربية خلال كلمة له في منتدى شبكة الجزيرة الفضائية السادس، الذي أقيم في المدة من ١٢ إلى ١٤ آذار/ مارس ٢٠١١ في الدوحة، وناقش التحولات العربية بعد الثورات، وشدد على أن المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط يشهدان "تسونامي سياسيا جديدا"، لابد أن تتضافر فيه الجهود لتفادي تبعاته الخطيرة، والخروج من مرحلة عانت فيها المنطقة من أنظمة ديكتاتورية قهرت شعوبها. وتابع: "إن الاستعمار قسم المنطقة لمستعمرات ودويلات صغيرة، بالإضافة إلى الحرب الباردة، وآن الأوان لتغيير حركة التاريخ مرة أخرى"، مشيرًا إلى أن هذا الحراك قد جاء متأخرًا بعض الشيء، إذ كان من المتوقع حدوثه في مدة تسعينيات القرن الماضي، إلا أن مخاوف الكثيرين من أن يأتي هذا التغيير بحركات راديكالية، ساعد على تأخيره كل هذه السنوات، لكن الشعوب، بحسب رأي داود أوغلو، أثبتت قدرتها على التغيير وعلى الجميع أن يحترم إرادة الشعوب. وقال إن شعوب منطقة الشرق الأوسط لها مصير مشترك، وقد ظهر ذلك من خلال الموقف التركي في منتدى دافوس الاقتصادي، وموقفه في أزمة أسطول الحرية، التي أثبتت وحدة نسيج شعوب منطقة

الشرق الأوسط. وحول أسباب هذا الحراك، الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، أكد داود أوغلو أن الكرامة هي ما تريده الشعوب العربية، وقد ظهر ذلك في ميدان التحرير بمصر، وحدد داود أوغلو عدة معايير لابد من إتباعها من وجهة نظره للحفاظ على مكتسبات الثورات العربية، ولخصها في أنه لابد من الموازنة بين معادلة الأمن والحرية، إذ لا يمكن أن نتجاهل أيا من الطرفين، فإن طغت الحرية على الأمن تحدث فوضى وإن طغى الأمن على الحرية سنتحول إلى دول ديكتاتورية مثل التي كنا نعاني منها، مضيفًا أنهما متلازمتان ولا يمكن التخلي عن أي منهما، مؤكدًا أن الحرية ستحقق دولة أكثر أمنًا(٧).

وهكذا فإن تركيا لم تكن غائبة عما يحدث في المنطقة العربية من ثورات واضطرابات، أدت الى انهيار أنظمة وولادة أخرى، فتجاوزت تركيا مواقف الدول الغربية المعروفة بنفاقها السياسي، ومداهنتها للأنظمة الديكتاتورية العربية، وبدت خطابات أردوغان وحكومته – الذي رأى في نفسه أنه الأقرب للدول العربية من الدول الغربية – متقدمة على الخطاب الغربي بانحيازه للشعوب العربية، وإعرابه عن ضرورة التغيير، ودعوته لبعض الرؤساء العرب بالاستجابة لمطالب الشعوب وخياراتها.

على صعيد أخر، قد تمثل الثورات العربية تحديا جديداً لتركيا ودورها الفاعل كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة؛ وفي هذا السياق يميل بعض المراقبين السياسيين إلى أنه في الوقت الذي قد يتمخض عن حركات التغيير في البلاد العربية ظهور نظام إقليمي يمكن أن يفتح "نافذة الفرص" لتركيا في السير قدما نحو تطوير علاقاتها أكثر مع الأنظمة الجديدة ، فإنه في الوقت نفسه قد يمثل "نافذة الضعف" لها مما قد يقلص من دورها في المنطقة(٨).

١. تركيا والثورة التونسية

لقد أراد الشعب التونسي الحياة فأنكسر القيد وانجلى الليل. الشعب التونسي الذي كان آخر من يتوقع المراقبون أن ينتفض بهذه الطريقة رغم تصاعد الاستياء من التضخم في أسعار المواد الغذائية، يغذيه الشعور بالضيق من الركود السياسي والاقتصادي، وانعدام الفرص والحرية، وخاصة بالنسبة لجيوش الخريجين من الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام، مع احتمال ضئيل في الحصول على عمل مناسب لهم.

لم ييأس الجيل الجديد من تحقيق أحلام المستقبل رغم بساطتها والتي تملأ صدر ورأس كل شاب وفتاة ، من أجل تأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة رغم العقبات الكثيرة التى فرضها النظام المخلوع . وإذا كانت الإحصاءات الرسمية تُقدر نسبة العاطلين بـ ١٤ في المائة من القوى التي هي في سن العمل، إلا أن الخبراء الاقتصاديين يؤكدون أنها تتجاوز ٢٠ في المائة في المحافظات الداخلية، وتشمل ٣٠ في المائة من الشبان المنتمين للفئة العمرية ما بين ١٥ إلى– ٢٩ سنة.

اكتسحت الحركة الاحتجاجية التي فجرها انتحار الشاب محمد بوعزيزي يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ أمام مقر محافظة سيدي بوزيد، جميع المحافظات تقريبا، وشملت قرى صغيرة لم يسبق أن تحركت حتى أثناء الإضراب العام. فقد تاقت أنفس الناس للتغيير فطالبوا برحيل الرئيس زين العابدين بن علي، وتصدرت اللافتات ورفعت شعارات لخصتها إحدى اللافتات قائلة: "خبز وماء.. وبن علي لا". وكان لهم ما أرادوا، فبعد أكثر من أربعة أسابيع من التظاهرات وتقديم العشرات من القتلى والجرحى سقطت دكتاتورية استبدت في البلاد منذ ٢٣ عاما وهرب بن علي من البلاد إلى السعودية[٩].

اتسم الموقف التركي في بداية حدوث الثورة التونسية بالترقب والقلق من تطورات الأحداث في البلاد وصدر أول موقف رسمي للحكومة التركية عبر البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية التركية على موقعها الرسمي في ٢٠١١/١/١٤ وجاء فيه: "نتابع بقلق وبأسف بالغ الأحداث التي تصاعدت في تونس منذ فترة وأدت إلى مصرع وجرح العديد من الأشخاص في هذا البلد. نأمل أن يعود الاستقرار إلى تونس التي تحتل موقعاً هاماً في محيطها. وحاليا فإن التدابير المقتضية لحماية مواطنينا في هذا البلد بما في ذلك تأمين عودته للوطن جارية بالتنسيق مع سفارتنا في تونس والجهات المعنية في بلدنا"(١٠).

وعقب نجاح الثورة التونسية، ورحيل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، أتضح موقف تركيا بشكل أكثر من تطورات الأوضاع في تونس، إذ جاء داعما ومؤيدا لحق الشعب التونسي في الديمقراطية والعيش بحرية، وذلك عبر بيان للخارجية التركية جاء فيه: "نتابع التطورات الجارية في تونس عن كثب. ونؤيد حق الشعب التونسي في الحصول على حياة ديمقراطية مستقلة ونتمنى أن تنتهي الأمور بتأسيس نظام تعددي ديمقراطي يتشارك فيه الكل. وفي هذا الإطار فإن الأصلح هو تنظيم انتخابات شفافة ومستقلة وإلغاء الحظر السياسي ومحاسبة الفساد وترسيخ الأمن والتصريحات التي تصب في هذا الاتجاه تبعث على السرور. وتركيا ستواصل دعمها للشعب التونسي الصديق والشقيق في اتخاذ هذه الخطوات" وأضاف البيان: "وكما تم التصريح به من قبلنا سابقا فإننا نأسف للخسائر في الأرواح وحوادث العنف ونتمنى ترسيخ الأمن والاستقرار في تونس في أقرب فرصة"(١١).

وفي زيارته لجورجيا في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، صرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في مؤتمر صحفي مع نظيره الجورجي (جريكول واشازادة) بشأن تطورات الوضع في تونس قائلاً: "إن الثورة التونسية قد تمثل

نموذجا تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح إذا تجنبت المزالق على المسار نحو الديمقراطية " وأضاف أوغلو: "إذا تم التحول في تونس بنجاح يمكن أن تكون أنموذجا لدول أخرى"(١٢).

وفي إطار الدعم السياسي التركي–الأوروبي لتونس في أعقاب رحيل بن علي أعلنت الخارجية التركية في ١٧ شباط/ فبراير أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بوصفه رئيسا للجنة وزراء خارجية المجلس الأوروبي في دورته خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، سيقوم بزيارة رسمية لتونس بصحبة الأمين العام للمجلس الأوروبي ثوربجورن جاكلاند في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١١. والمجلس الأوربي هي الهيئة ذات الصلاحية في متابعة الأطر الديمقراطية وسيادة القانون، وبذلك وفي إطار انتقال تونس للديمقراطية فقد كان لزاما بحث تهيئة الإمكانات المتاحة للمجلس الأوربي في تقديم الخبرة والعون في هذا المجال. وتونس هي عضو منذ عام ٢٠١٠ في لجنة فينيسيا (لجنة الديمقراطية بوساطة النظم الأوربية) وهذه اللجنة هي سباقة في تقديم العون في سبيل تحضير الدساتير. كما أن تونس قد انضمت للشراكة من أجل الديمقراطية ضمن المجلس البرلماني للمجلس الأوربي. وصرحت الخارجية التركية في بيان لها أن هذه الزيارة لتونس "تهدف إلى تقديم العون في مرحلة الانتقال للديمقراطية والاطلاع على مجريات الأمور في هذا البلد ومناقشة الأطر التي يمكن للمجلس الأوروبي تقديم المساعدات الممكنة فيها"(١٣).

وقد حملت زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان لتونس في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، التي اندرجت في إطار جولة في المنطقة بدأها بالقاهرة، الكثير من الأهمية السياسية والاقتصادية لتونس، إذ أجرى محادثات مع نظيره التونسي الباجي قائد سيبسي، كما اجتمع مع الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع، واستعرض معه العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها. وشهدت الزيارة التوقيع على اتفاقية صداقة تعاون بين البلدين، فضلاً عن التعهد برفع حجم

المبادلات التجارية بينهما التي تقدر حاليا بنحو مليار دولار، وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات القائمة لاسيما اتفاقية التبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ من عام ٢٠٠٥. وقد رافق أردوغان في هذه الزيارة وفد حكومي تألف من وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بولند أرينج، ووزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد والطاقة والموارد الطبيعية والنقل(١٤).

وتأتي زيارة أردوغان قبيل أول انتخابات لاختيار مجلس تشريعي بعد الثورة في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. وفي هذا السياق قال أردوغان عقب محادثاته مع نظيره التونسي الباجي قائد سيبسي إن "نجاح العملية الانتخابية في تونس سيؤكد للعالم أن الإسلام والديمقراطية يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب" مشيراً إلى أنه "لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية، وبوسع المسلم أن يدير دولة حديثة بكل نجاح"(١٥).

وتعليقا على هذه الزيارة قال محمد العادل رئيس المعهد التركي العربي للدراسات بأنقرة إن المنطقة العربية والإسلامية تعد "محورا أساسيا" في الصياغة الجديدة للسياسة الخارجية التركية وان زيارة أردوغان لدول الربيع العربي "ستعزّز الحضور التركي السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية". ووصف اهتمام أنقرة بالمنطقة العربية وشمال أفريقيا خصوصا بـ"الأمر الطبيعي للغاية، لاسيما وأن تركيا منذ وصول أردوغان و حزبه للسلطة في أنقرة عام ٢٠٠٢ قامت بتشكيل صياغة جديدة للسياسة الخارجية التركية ليس في اتجاه المحيط العربي والإسلامي فقط بل في مختلف الاتجاهات. واعتبر العادل أن تركيا " تسعى بالفعل لإقامة شراكات استراتيجية حقيقية مع المحيط العربي والإسلامي، وليس على فرض شكل من أشكال الهيمنة كما كان الغرب يفعل مع هذه البلدان"، منوها بأن "تفاعل تركيا مع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية ومساندتها الثورات والمطالبات بالإصلاح وتأسيس ديمقراطية حقيقية سيشكل ضمانة حقيقية لمستقبل شراكتها مع العرب". ولفت العادل إلى أن حكومة حزب العدالة والتنمية لا ترغب في

تسويق ما أسماه "النموذج الديمقراطي التركي"، لأنها "تدرك تماما بأن الديمقراطية ليست بضاعة يمكن تصديرها بل ثقافة يجب استنباتها في كل بلد وشعب"، لكن أنقرة تدرك بأن لديها تجربة سياسية واقتصادية ومدنية "فريدة" يمكن للعرب الاستفادة منها[١٦].

وبعد إجراء انتخابات المجلس التشريعي في تونس في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وفوز حركة النهضة بأغلبية المقاعد، عبرت الحكومة التركية عن سعادتها لنجاح الانتخابات والعملية الديمقراطية في تونس، وقالت الخارجية التركية في بيان لها في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١: "شعرنا بالسرور لمجرى انتخابات المجلس التأسيسي التونسي التي جرت في ٢٣ أكتوبر في جو سلمي وديمقراطي ونتمنى أن تكون هذه الانتخابات فاتحة خير للشعب التونسي الشقيق والصديق" وأضاف البيان "إن هذه الانتخابات التي جرت بشكل شفاف بشهادة المراقبين الدوليين والتي استهدفت ترسيخ المفاهيم الديمقراطية بجميع مؤسساتها في تونس هي خطوة في الاتجاه الصحيح. نتمنى أن تكون هذه المرحلة أنموذجا يحتذى به في المنطقة وندعو جميع الأطراف في تونس إلى اتباع السبل الديمقراطية بعد تأسيس المجلس التأسيسي على أساس المشروعية الديمقراطية والتوافق الوطني" وقال البيان: "إن تركيا التي ساندت منذ البدء مرحلة التحول الديمقراطي في تونس قد أسهمت في انتخابات المجلس التأسيسي وبعثت هيئة مراقبة من عشرة أشخاص كما أن مراقبين أتراك اشتركوا في وفود ممثلي برلمان منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والمجلس الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي. وستواصل تركيا دعمها لمسيرة التحول الديمقراطي في تونس"[١٧].

٢. تركيا والثورة المصرية

ما أن انتهت الثورة التونسية حتى وصلت تأثيراتها إلى مصر، فاندلعت شرارة الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وتداخلت الأحداث

بشكل كبير وتسارعت إذ اتسم الموقف الإقليمي والدولي في بداية الأمر بالترقب والحذر مما ستؤول إليه الأمور في مصر في ظل تصاعد وتيرة الاحتجاجات الداخلية. وكانت تركيا تراقب الوضع عن كثب وجاء موقفها الرسمي على ثلاث مراحل[١٨]:

الأولى: سياسة الترقب والصمت: فعند بداية اندلاع الأحداث لزمت تركيا الصمت وانتهجت سياسة التريث والترقب، وكانت تصريحات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو في الأيام الأولى تؤكد على ضرورة تطور الديمقراطية في المنطقة، وهذا كان يعني أنه ليس لتركيا دعم علني لأي طرف. وهذا الموقف هو أسلوب قابل للفهم طبقا لمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" وهو من مبادئ الدبلوماسية التقليدي.

الثانية: الدعوة للاستجابة لمطالب الشعب: هذه المرحلة جاءت في خضم تصاعد وتيرة المظاهرات المطالبة بالتغيير، وظهور مخاطر العنف في الأحداث، فكان هناك موقف واضح للحكومة التركية في دعوة النظام المصري إلى الاستجابة لمطالب الشعب في التغيير. وبعد تصاعد المقاومة الشعبية في ميدان التحرير، ألقى رئيس الوزراء أردوغان خطابا في اجتماع للكتلة البرلمانية لحزبه أظهر من خلاله موقفا واضحا حيال أحداث مصر. إذ دعا أردوغان إلى إعطاء أذن صاغية لصوت الشعب المصري وأكد على ضرورة أن تكون الغلبة للديمقراطية. وفي الواقع فإن خطاب أردوغان كان موقفا وسطا. أي أنه لم يدع إلى ضرورة رحيل النظام بأكمله بما فيه حسني مبارك – كما كانت تطالب به المقاومة – كما أنه لم يدافع عن حماية النظام وإبقائه كما كان يرغب فيه مبارك.

المرحلة **الثالثة:** المطالبة بالتغيير: في هذه المرحلة اتضح موقف تركيا تماما المتمثل بتحقيق التغيير الذي يطالب به الشعب في أجواء مستقرة، كما أشارت إلى ذلك تصريحات المسؤولين الأتراك بأنه ينبغي أولا عدم السماح بانهيار النظام العام في مصر أو أية دولة أخرى كما حصل للعراق بعد

الاحتلال الأمريكي له، وعدم السماح بانهيار المؤسسات الأساسية من قبيل الجيش والشرطة والأجهزة الخدمية الأخرى. وذلك لأنه في حال انهيار النظام العام تظهر احتمالات اندلاع حرب أهلية وتعرض أرواح وممتلكات وأمن الشعب للخطر. بعبارة أخرى كانت تركيا تريد وتدعو إلى تحقيق التغيير دون المساس بالاستقرار.

وفي هذا الإطار أكدت تركيا على ضرورة الاستجابة لمطالب الشعب وتحقيق الإصلاحات المطلوبة من قبيل ترك رئيس الجمهورية حسني مبارك السلطة بوسيلة ملائمة وأصولية وتشكيل حكومة انتقالية تمثل كافة شرائح الشعب وصياغة دستور جديد وإجراء الانتخابات الرئاسية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وتطوير المسيرة الديمقراطية في أعقاب انتهاء المدة الانتقالية وتحقيق الإصلاحات الجذرية الكفيلة بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب.

المرحلة الثانية من الموقف التركي ترجمتها كلمات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان البالغة التأثير عندما تحدث بلغة سياسية وعظية – يفهمها كل مواطن عربي وتركي – أمام البرلمان التركي في ١ شباط/ فبراير ٢٠١١ عندما توجه بالنصيحة للرئيس مبارك قائلا: "أقول للرئيس المصري حسني مبارك أوصيه توصية هامة جداً وأخوية.. نحن بشر نحن فانون ولن نبقى على وجه الأرض، استمع لصيحات شعبك ومطالبه التي تمس صميم الحق الإنساني استجب لمطالب الشعب بالحرية دون تردد"[١٩].. وأضاف: "يجب على الحكم في مصر أن يرقى إلى مستوى المسؤولية وأن يقوم بإصلاحات فورية وديمقراطية وسريعة وتغيير سريع يرضي الشعب، ويجب أن تخطو خطوات يطمئن لها الشعب. الانتخابات المعروفة نتائجها سلفا لن تسمى انتخابات، نحن في تركيا نؤمن أن تطلعات شعوب الشرق الأوسط إلى التغيير يجب أن تقرن مع الاستقرار، الإصلاح مع الأمن، السلام الداخلي والخارجي، كلها أمور يجب أن نوازن بينها ونطبقها. نحن نؤمن أن

الديمقراطية لا تؤدي أبدا إلى الراديكالية، ونؤمن أن الديمقراطية لا تؤدي إلى الفوضى. إنني أتوجه إلى كل العسكريين في مصر..لا نريد أي قطرة دم تسيل على الأرض"[٢٠].

وقد أجّل أردوغان زيارة كان سيقوم بها لمصر يومي ٨ و٩ شباط/ فبراير ٢٠١١، بسبب تطورات الوضع آنذاك. وأشار أنه سيزور مصر عندما يستقر الوضع، معربا عن وقوف تركيا إلى جانب مصر وتونس. وهذا موقف رفضه وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط واعتبره تدخلاً في شؤون الغير[٢١].

وعقب تخلي الرئيس مبارك عن السلطة في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، رحبت تركيا بهذه التطورات ووصفتها بالمهمة جدا، وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية التركي بعد ثلاثة أيام من تنحي مبارك عن السلطة في لقاء خاص على قناة الجزيرة الفضائية قائلاً: "قبل كل شيء أتمنى أن تجلب التطورات الأخيرة كل الخير لإخواننا في تونس ومصر والحقيقة إن ما حصل هي تطورات هامة جداً، في المدة الأخيرة لاحظنا تأثرا متبادلا في الشرق الأوسط فمع تطور إمكانات وسائل الاتصالات والتواصل بدأ يظهر وعي إقليمي جديد في المنطقة وأصبح كل فرد يهتم بقضايا المنطقة ويعبر عن قناعاته بشأنها وأصبحت التطورات في أي منطقة تؤثر بسرعة في المناطق الأخرى وهذا أمر إيجابي يشير إلى وعي متطور". وقال أوغلو إنه: "بعد مراحل الحرب الباردة وموجة الدول القومية نرى لأول مرة ثورات شعبية في المنطقة هذا تطور سيكون له انعكاس إيجابي على مستوى الوعي ولكن يجب أن يكون التغيير بوسائل سلمية ولا يفرز بالضرورة أي نوع من عدم الاستقرار، والشعبان المصري والتونسي ظهرا واعيين منتهجين أسلوبا صحيحا سلميا يعكس إرادتيهما ويفتح الطريق أمام التغيير، نعتقد أن علينا تقديم المساعدة لهذه الشعوب الراغبة في الديمقراطية والحرية والراغبة في استقلال سياسي واقتصادي واجتماعي حتى تحقق أهدافها ونحن كتركيا

سنكون دوما إلى جانب تونس ومصر وكل بلدان المنطقة وسنواصل العمل دائما من أجل حرية واستقرار ورفاهية وسلام هذه الشعوب[٢٢].

وأوضح أوغلو أن موقف تركيا المؤيد للثورات العربية وحق الشعوب في العيش بكرامة وحرية وديمقراطية تعددية ليس تدخلاً في الشؤون الداخلية لكل من تونس ومصر وقال: "ماذا يعني التدخل في الشؤون الداخلية؟ نحن طوال مدة السنوات الثمان من حكمنا أقمنا علاقات حميمة قائمة على الاحترام المتبادل بين كل البلدان وقادتها وشعوبها وأبلغناهم بكل صراحة بقناعتنا سواء علنا أو خلف الأبواب الموصدة نحن لم ولن نتدخل في شؤون أي دولة ولم ندعم أي شريحة ضد أخرى في أي بلد ولكننا نقول دائما إن كل الأقوام والطوائف التي تسكن هذه المنطقة مهما كانت تعيش معنا في نفس المنزل ومصيرهم مصيرنا ونحن نصنع التاريخ المشترك معهم ولذلك نهتم ونتابع كل ما يجري في منطقتنا، وعند النظر إلى تاريخ العلاقات التركية– المصرية فقد تقاسمنا مصيرا مشتركا في العصور الماضية، نحن نؤمن بأن مصر وتركيا وسوريا والعراق وكل بلدان المنطقة ستحدد مستقبلها معا إلى الأبد لذلك نحن تعودنا دائما على القول بكل صراحة بكل ما نفكر به من أمور نعتقد أنها صحيحة تعود بالفائدة والخير على بلدان المنطقة، وتصريحاتنا بشأن التطورات الأخيرة سواء التي أدلى بها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أو التي أدليت بها أنا في أكثر من مكان كانت كلها تهدف إلى رؤية مصر أقوى، مصر الأقوى التي تشكل العمود الفقري للمنطقة ونحن متأكدون من أن مصر ستخرج أقوى من هذه التطورات إذا تكامل الشعب مع الإدارة فإن ذلك سيولد قوة دافعة تعتبر أكبر إمكان يفرزه الحكم الديمقراطي الشفاف". وأشار أوغلو إلى أن تركيا قد عاشت هذه التحولات قائلاً: "نحن عشنا هذه التجربة في تركيا، كنا حكما متكاملا مع الشعب وشاهدنا كيف أدى ذلك إلى تحقيق إنجازات كبيرة عشناها على أرض الواقع، نحن نريد إنشاء شرق أوسط جديد مع كل إخواننا من دول وشعوب

المنطقة، شرق أوسط جديد يعكس إرادتنا المشتركة التي سنعيش بفضلها في منطقة يسودها السلام والاستقرار والرفاهية وتعيش فيها كل الأعراق والطوائف في سلام ووئام، نحن قلنا ذلك مرارا وعلى كل مستوى قلنا ذلك في كلمة رئيسنا عبد الله غل في طهران وقلناه من خلال عدة كلمات ألقاها رئيس وزرائنا أردوغان في مناطق مختلفة والآن نتقاسم نفس الحلم ونفس الأهداف المشتركة، صراحة إننا لم نتدخل في شؤون أي دولة ولم ندعم أي جهة على حساب أخرى في أي دولة، لم نتدخل ولم نفكر في التدخل أبدا لأننا نحترم الشؤون الداخلية لكل دولة ونؤكد أن لكل شعب حرية وحق تقرير مصيره ولكن نحن كنا صريحين في تقاسم أفكارنا مع شعوب المنطقة وقادتها وسنواصل تقاسم أفكارنا وطموحاتنا مع كل مكونات منطقتنا"(٢٣).

وفي محاولة من تركيا في توثيق علاقاتها مع مصر عقب الثورة، قام الرئيس التركي عبد الله غُل بزيارة رسمية للقاهرة في ٤ آذار/ مارس ٢٠١١، وهي ثاني زيارة له لمصر. والتقى الرئيس غُل خلال الزيارة التي تابعتها وسائل الإعلام باهتمام كبير مع رئيس الإدارة العسكرية المصرية المشير محمد حسين طنطاوي، ودعا إلى الاستجابة لمطالب الشعب في إقامة نظام برلماني ديمقراطي دستوري وإجراء انتخابات حرة. من جانبه ذكر المشير طنطاوي أنهم يرغبون في إقامة نظام برلماني ديمقراطي في مصر خلال أقرب وقت. واستقبل الرئيس غُل قيادات من حركة الإخوان المسلمين وحركة كفاية وزعماء بعض الأحزاب وممثلو حركة شباب ٢٥ يناير. كما اجتمع مع محمد البرادعي وعمرو موسى. وفي تصريح أدلى به في السفارة التركية حول اللقاءات التي أجراها، ذكر الرئيس غُل "أن التغيرات في مصر ستؤثر على الكثير من الدول عن كثب وستشكل مصدرا للإلهام" وقال "إن الإدارة المصرية تؤيد إقامة نظام ديمقراطي في البلاد في اقرب وقت". كما وجه رئيس الجمهورية عبدالله غُل رسالة من مصر إلى إسرائيل قائلا بأنه "ينبغي على إسرائيل أيضا إجراء تحليل جيد لهذه الثورة الشعبية" منتقداً الذين

يرجعون أسباب هذه الثورة إلى أسباب اقتصادية قائلاً: "إن الذين يعملون على تبرير هذه الثورة استنادا إلى أسباب اقتصادية فقط يقعون في خطأ كبير. فهذا الموضوع يتطلب إعادة تقييم شامل للأمور"[٢٤].

وقد علقت بعض الصحف التركية على هذه الزيارة، وأجمعت صحف "حرييت Hürriyet " و"زمان Zaman " و"صباح Sabah " على أن زيارة غُل استهدفت نقل رسالة تضامن مع الشعب المصري، وتأكيداً على ضرورة أن ينعم بالديمقراطية والشفافية في المرحلة المقبلة بعد أن يسلم الجيش إدارة البلاد إلى سلطة مدنية عبر انتخابات برلمانية ديمقراطية ونزيهة. وأشارت صحيفة "صباح" إلى تأكيد غُل أنه يجب على مصر أن تعتمد مبدأ الوضوح والشفافية والانفتاح في المرحلة الانتقالية قائلة إن زيارة جول استهدفت بالأساس تبادل وجهات النظر مع مختلف الأطياف السياسية حول المرحلة الانتقالية وتبادل خبرات تركيا وتجاربها في هذا المجال مع الشعب المصري[٢٥].

في السياق ذاته، قام وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو بزيارة رسمية لمصر في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١١، وهي أول زيارة له بعد تنحي مبارك. وأكد داود أوغلو أنه جاء إلى القاهرة حاملا معه رسالتين للحكومة المصرية، تتضمنان تأكيد التضامن التركي الكامل مع مصر في هذه المرحلة، فضلاً عن البحث عن التعاون المشترك في قضايا المنطقة. وقال داود أوغلو في مؤتمر صحفي مشترك مع نبيل العربي وزير الخارجية المصري آنذاك: "هذه زيارتي الأولى لمصر بعد تولى الدكتور نبيل العربي وزارة الخارجية، ولقد شرفت أيضا بلقاء الدكتور عصام شرف، إذ أتيت من أنقرة برسالتين للحكومة المصرية، الأولى هي إبداء التضامن الكامل مع مصر في ظل هذا التحول التاريخي، خاصة أن منطقتنا في حاجة لمصر القوية، ونحن من جانبنا مستعدون للتعاون مع مصر في جميع المجالات، وسوف نعمل معا لأجل التحول الديمقراطي في مصر والتطور الاقتصادي"،

كما قال للدكتور نبيل العربي: "نحن ومصر أقارب وأخوة منذ عقود طويلة، ونأمل أن تستمر هذه العلاقة" وأضاف أوغلو: "إن الرسالة الثانية تتمثل في أننا نرغب في أن نعمل مع مصر في القضايا الإقليمية لتحقيق السلام والعدالة والاستقرار في المنطقة، فهناك قضايا كثيرة في المنطقة مثل القضية الفلسطينية وقضايا إقليمية أخرى، والسبب في وجودي هنا كما قلت هو مواصلة المحادثات والحديث عن هذه القضايا ومناقشتها مع المسئولين المصريين"، مشيراً إلى أن ما قاله يمثل خطة عمل مع مصر لجعل المنطقة تعيش في سلام وأمن واستقرار وازدهار(٢٦).

من جانبه رحب العربي بداود أوغلو، موضحاً أن الوزير التركي أجرى مباحثات مع الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، تركزت على عدة أمور على رأسها العلاقات الثنائية المصرية التركية التي تنمو باطراد ونرجو أن تستمر، وقال العربي: "إن المباحثات تطرقت إلى الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وتحدثنا عن ضرورة التعاون والتنسيق التام بين القاهرة وأنقرة، لأن مصر وتركيا تربط بينهما علاقات تاريخية، وإذا سمح لي الوزير التركي أن أقول فقد كنا كلنا جزءاً من الدولة العثمانية، أي أن أجدادنا كانوا أقارب، ونرجو أن نستمر في العلاقات القوية". وأكد العربي أن توجه مصر فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية هو نفس توجه تركيا، وأن هذا أبلغ ضمان لاستمرار العلاقات الممتازة بين الدولتين، مشيرا إلى أن الدكتور عصام شرف قدم خلال لقائه مع وزير الخارجية التركي شكر مصر لتركيا لمساعدتها في عمليه إجلاء المواطنين المصريين من ليبيا، لافتا إلى أن عدداً من المصريين يعالجون حاليا في مستشفيات تركيا، ونحن فخورون بهذا النوع من التعاون الذي يجب أن يستمر في المستقبل(٢٧).

وتعد هذه الزيارة ذات أهمية كبيرة ليس في تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر وتركيا في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ مصر بعد الثورة فحسب وإنما في دعم تركيا الكامل لمصر لإكمال مسيرة التحول الديمقراطي في

البلاد، وتنسيق المواقف بين البلدين تجاه عدد من القضايا الإقليمية المهمة في المنطقة، وخاصة مسيرة الثورات الجارية في بعض البلدان العربية لاسيما ليبيا واليمن وسوريا، واتفاق البلدين على ضرورة تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وكان الحدث الأهم في هذا السياق هو زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان لكل من مصر وتونس وليبيا في أيلول / سبتمبر ٢٠١١، التي هدفت إلى تعزيز علاقات تركيا السياسية والاقتصادية مع هذه البلدان الثلاثة، فضلاً عن إبداء الدعم والتأييد لمسيرة التحول الديمقراطي لها بعد نجاح الثورات فيها.

وقد حملت زيارة أردوغان الرسمية إلى القاهرة التي تعد أول زيارة له بعد ثورة " ٢٥ يناير" العديد من الرسائل لتزامنها مع حدثين مهمين الأول هو تدهور العلاقات التركية–الإسرائيلية منذ الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي عام ٢٠١٠، والثاني الاعتداء على السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وإحراق العلم الإسرائيلي، الذي أدى إلى تدهور ملحوظ في العلاقات المصرية – الإسرائيلية سبقته توترات متصاعدة منذ الإطاحة بنظام الرئيس المصري السابق. ويبدو أن هذه الزيارات أنعشت الآمال في تكوين تحالف اقتصادي وسياسي وعسكري بين مصر وتركيا كبديل لتحالفها السابق مع إسرائيل من شأنه أن يساهم في تفعيل الدور العربي– التركي في منطقة الشرق الأوسط.

ورافق أردوغان خلال زيارته وفد كبير، ضم ستة وزراء وعدد من كبار المسؤولين إلى جانب نحو ٢٠٠ من رجال الأعمال، بهدف رفع حجم التجارة بين مصر وتركيا الذي بلغ (٣,١) مليار دولار. وقد ركزت الصحافة الغربية في تناولها للزيارة على توضيح الأهداف الإستراتيجية التي تسعى تركيا إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط الذي يشهد تغييرات جذرية الآن بفعل ثورات "الربيع العربي" والتي نجحت في الإطاحة بالأنظمة لحاكمة في تونس

ومصر وليبيا. فبينما اعتبرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن جولة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في دول الربيع العربي محاولة من تركيا لتعزيز مكانتها في المنطقة العربية في ظل التغيرات الجذرية التي تشهدها المنطقة حاليا، خلصت صحيفة الاندبندنت البريطانية إلى أن عزلة إسرائيل والتحرك الديمقراطي العربي وضعف الدول العربية وتناقص الدور الأميركي في المنطقة، كلها عوامل تصب في صالح الموقف التركي، لكنها استدركت بأن "النفوذ التركي يتنامى في المنطقة لكنه يحتاج وقتا طويلا ليتحكم في أحداثها". بيد أن زيارة أردوغان إلى دول الربيع العربي تعد دليلا على الأهمية التي توليها الحكومة التركية لدول الربيع العربي، والطموح التركي في تولي دور مهم في رسم خارطة منطقة الشرق الأوسط(٢٨).

ووجه رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان خطابا إلى الشعب المصري في دار الأوبرا المصرية أكد فيه على أن ميدان التحرير أصبح الاسم المرادف للكفاح والحرية والديمقراطية، ولم ينس أن يقدم التعازي لأهالي الشهداء المصريين الذين لقوا مصرعهم على الحدود مع إسرائيل. واستهل أردوغان خطابه بقوله، إنه متحمس لوجوده في مصر، قائلا: باللغة العربية "إن مصر بلد سيدنا موسى ويوسف وأن مصر أم الدنيا"، وهو ما صاحبه تصفيق حاد. وتفاعل الحضور كثيراً مع خطاب أردوغان، وزادت حدة التصفيق عندما استشهد بآيات قرآنية وأحاديث شريفة وتحدث عن الغزو الإسرائيلي والموقف التركي من إسرائيل، إذ تعالت الهتافات في القاعة.. وكان منها "مصر وتركيا أيد واحدة"، "أردوغان يا زعيم وحد صف المسلمين." وأضاف أردوغان، "إن مصر مركز الحضارة الإسلامية القديمة ومنارة العلم والمعرفة من خلال جامعة الأزهر، وأن مصر صوت عبدالصمد وأم كلثوم"، مؤكداً على أن مصر أخت تركيا والقاهرة أخت إسطنبول.

وتحدث أردوغان عن التغيير في المنطقة، وقال إن المنطقة تمر بحالة انقلاب تاريخي وثوري وديمقراطي، لافتا إلى أن هذه المدة ستمر بأمن

وسلام وتركيز على مستقبل مصر، مؤكدا على دور الشباب في إحداث التغيير، ضاربا المثل بالسلطان العثماني (محمد الفاتح ١٤٥١-١٤٨١) وانتقل منه إلى تحية الشاب التونسي محمد بو عزيزي وجميع الشباب الذين قدموا أرواحهم فداء للحرية باعتبارهم نوابا لحركة الصحوة التي تحركت كالأمواج في المنطقة. مشيرا إلى أن تركيا تدافع وتدعم طلبات الشعوب الشرعية، قائلا: "إن الادارة التي لا تتفهم إرادة الشعوب هي إدارة غير شرعية وأن تلك هي لب سياسة تركيا بالمنطقة". وقال "لابد من الإصغاء لمطالب الشعوب الإنسانية، فلا يمكن تأجيل الحريات وغض البصر عنها، ففي النهاية جميعنا سنموت ونوضع في قبر ٢ متر، عندما قلت هذه الرسالة جاءني خبر من مصر إن هذه الرسالة شنيعة، فقلت إنني لم أوجهها لأحد بعينه ولكنى وجهتها إلى كل أغنياء العالم "ألا تموتون" لابد أن نعمل في المرحلة القادمة بالعقل ومفهوم احتضان الجميع، فقد انتهى عهد تأجيل الديمقراطية بدعوة أنها تحريك من الخارج فالحرية والديمقراطية مثل الخبز". وأشاد أردوغان بما أنجزه المصريون خلال هذه المرحلة قائلا: "لقد خطوتم خطوة جيدة وستذهبون للتصويت لتختاروا النظام الجديد ليكون ميلادا جديدا لمصر بعد هذه الانتخابات"، مشيرا إلى أن الاستفتاء الدستوري يثبت أن الشعب المصري جاهز للديمقراطية.

وعن التعاون المصري- التركي قال أردوغان إن تركيا على استعداد لتقديم مساندتها لمصر في هذه المرحلة من أجل استثمار وتعاون أكبر، مؤكدا على أن نقل الغاز الطبيعي من مصر لتركيا له أهمية كبيرة ويفتح آفاقا جديدة للمنطقة، وأن مصر ستكون مفتاح تركيا لأفريقيا، كما أن تركيا ستكون مفتاح مصر لأوروبا[٢٩].

٣. تركيا والثورة الليبية

أما موقف حكومة حزب العدالة والتنمية إزاء الثورة الليبية تحديداً فقد تميز بالتقلب وعدم الثبات والغريب أحيانا مما أثار الكثير من علامات الاستفهام والتعجب والسخط في الشارع العربي. فقد حرصت تركيا، في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية التي انطلقت في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، على المهادنة والصمت وعدم إصدار أيّ موقف رسمي يحدّد خياراتها تجاه أحد الطرفين، فقد انتهجتْ في تعاطيها مع الأزمة الليبية مبدأ "عدم إنتاج ردّ فعل". ورغم وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة والتنمية يساند الثورة الليبية إلاّ أنّ ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق مع الحملة السّياسية والإعلامية ضدّ نظام القذافي خاصّة بعد المجازر التي تم ارتكابها بحقّ الشعب الليبي.

وقد انعكس عمق العلاقات السياسية والاقتصادية بين ليبيا وتركيا على مواقف تركيا من الثورة الليبية في بداياتها، لذلك فسرت تركيا السعي لاستصدار تدخّل عسكري للناتو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. وهو ما يهدّد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة، خاصّة بعد أن دأبت فرنسا على أن تكون الرّكيزة الأساسية لمعارضة أيّ تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأدركت حكومة حزب العدالة والتنمية أنّ موقفها من تطوّرات الأحداث في ليبيا سيؤدّي إلى ردّ فعل سلبي في أوساط الشعب المساند بدرجة كبيرة لثورة ١٧ شباط/ فبراير، خاصّة وأنّ أردوغان اتّخذ موقفاً متقدماً خلال الثورة المصرية وكان من الشّخصيات السبّاقة الدّاعية إلى تنحّي مبارك، انطلاقا من حجم التأييد الشعبي لثورة ٢٥ يناير في تركيا، رغم أنّ استعادة مصر لدورها الطّبيعي في الدائرة العربية سيكون له تأثير في التّغلغل التركي ونفوذه في هذه المنطقة. وهذا ما حدث بالفعل.

ولفهم أعمق لتطورات الموقف التركي من الثورة الليبية لابد من استرجاع الأحداث منذ بداية انطلاق الثورة التي لم تعد شأناً داخلياً بل تحولت بسرعة

إلى أزمة دولية. فكما هو معلوم أن المظاهرات المناهضة لنظام العقيد معمر القذافي التي اندلعت في ليبيا سرعان ما تحولت إلى اشتباكات عسكرية داخلية بعد إقدام كتائب القذافي بقصف الثوار والمدنيين في المدن الساحلية شرق وغرب ليبيا. وفي ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١١ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ١٩٧٠ الذي فرض عقوبات قاسية على نظام القذافي، إذ اعتبر أن الهجمات الواسعة والممنهجة التي حصلت في ليبيا ضد المدنيين يمكن ان ترقى إلى تصنيف الجرائم ضد الإنسانية، والمطالبة بالإنهاء الفوري للعنف وضرورة اتخاذ تدابير للاستجابة للتطلعات المشروعة للسكان. كما أحال القرار الوضع في ليبيا منذ ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١١ إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، وحظر بيع أو نقل الأسلحة أو المواد المتصلة بها من الأنواع كافة، وبأن كل الدول الأعضاء ستتخذ التدابير اللازمة لمنع دخول أو عبور الأشخاص المعنيين إلى أراضيها وتجميد أصولهم وأرصدتهم المالية(٣٠).

وقد أوضحت تركيا موقفها الرسمي من القرار ١٩٧٠ في بيان أصدرته وزارة الخارجية التركية جاء فيه "إزاء الأحداث والتطورات المؤسفة في ليبيا فقد تم اتخاذ القرار المرقم ١٩٧٠ من قبل مجلس الأمن بإجماع الآراء للحد من استخدام القوة المفرطة والإعراب عن موقف المجتمع الدولي. نتمنى أن يسهم هذا القرار في حل المشاكل المستعصية في ليبيا، وكما هو معلوم فإن القرار الذي اتخذ وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ملزم للمجتمع الدولي". وأشار البيان إلى أنه "في ضوء التجارب التي عاشتها المنطقة فإنه من المهم عدم الإضرار بالشعب الليبي عند تطبيق القرار وعدم الإخلال بأمن الأجانب المتواجدين في هذا البلد واتخاذ تدابير الحيطة في هذا الشأن. إن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ المواقف الإيجابية التي اتخذها في تونس ومصر بشأن أحداث ليبيا والتصرف وفق متطلبات الشعب الليبي ومساندة الحلول السياسية المقتضية.

إن تركيا ترتبط بليبيا بعلاقات تاريخية وثقافية متميزة وتتمنى أن تجتاز ليبيا هذه المرحلة بسلام مع توطيد الأمان والسلام وستواصل تقديم أي دعم ممكن في هذا الاتجاه"[٣١].

هنا يلاحظ أن الموقف التركي الرسمي في هذه المرحلة من الثورة الليبية اتسم بالحياد، واتسق مع الموقف الإقليمي والدولي، الداعي إلى الاستجابة لطلبات المجتمع الدولي في وقف العنف ضد المدنيين، وأبقت اتصالاتها مفتوحة مع القذافي.

وإزاء تعنت القذافي في عدم الاستجابة لقرارات المجتمع الدولي لجأت الدول الغربية والولايات المتحدة إلى التحرك لاتخاذ تدابير عسكرية ضد ليبيا للحيلولة دون تفاقم الأوضاع. وطالبت الجامعة العربية مجلس الأمن الدولي في ١٢ آذار/ مارس ٢٠١١ بفرض حظر طيران في الأجواء الليبية[٣٢].

وقد أثار موقف تركيا المعارض لفرض حظر الطيران في الأجواء الليبية الكثير من الجدل في الشارع العربي والأوساط الإعلامية العربية حول النوايا الحقيقية لتركيا من مواقفها هذه. وجاء ذلك عقب تصريحات لرئيس الوزراء التركي أردوغان في منتدى "قادة التغيير" في اسطنبول في ١٤ آذار/ مارس ٢٠١١ عندما قال: "إن التدخل العسكري من قبل الناتو في ليبيا أو أي دولة أخرى ستنجم عنه آثار عكسية تماما". وكشف أردوغان في تصريح تلفزيوني أنه اتصل بالقذافي فعلا واقترح عليه أن يرشح اسما ليبيا مقبولا من قبل الشعب كي يكون الرئيس المقبل في ليبيا[٣٣].

وفي اليوم التالي أي في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١، أوضح أردوغان موقف بلاده بشكل أكثر في خطابه أمام البرلمان التركي، وفند ما وصفها بأكاذيب تطرح باسم تركيا، مشددا على أن موقف تركيا واضح يتلخص بعبارتين رئيستين، وهما "لسنا مع النفط" و"لا نريد لتجار الأسلحة أن يكسبوا من اقتتال الإخوة". وركز أردوغان في خطابه على أن تركيا تقف موقف

الحياد وأن اتصالاتها مع القذافي تبقى قناة لممارسة الضغط لمنعه من مواصلة ممارساته، ولتقديم المساعدات المطلوبة للشعب الليبي[٣٤].

وعقب ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي قراره ذي الرقم (١٩٧٣) في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ الذي نص على ضمان وقف إطلاق النار في ليبيا ووقف مهاجمة المدنيين وفرض حظر طيران في الأجواء الليبية واستخدام كافة الوسائل للحفاظ على أرواح المدنيين. وهكذا بدأت كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة بالقيام بطلعات جوية لتأمين منطقة حظر طيران في ليبيا. ثم دخل حلف الناتو على الخط من أجل تحويل العمليات العسكرية الفردية إلى عمل جماعي، وكانت المبادرة في هذا الشأن من قبل أمريكا وبريطانيا[٣٥].

وقد أبدت تركيا تأييدها للقرار ١٩٧٣ وطالبت بوقف إطلاق النار فورا، جاء ذلك في تصريحات لرئيس الوزراء التركي أردوغان أعقبت صدور القرار أعلاه في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ عندما قال: "إن هذا القرار يجب أن يطبق فوراً، مشددا على وجوب الانصياع لوقف إطلاق النار. وأشار أردوغان إلى أن بلاده وقفت دائما إلى جانب المظلومين وإلى جانب الحقوق، مشددا على أنها ستواصل وقوفها بهذا الشكل، كما ستقف إلى جانب التغيير والنقلة النوعية وستنحاز لسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان بكل ثبات. وأكد أن بلاده لا تريد "أن تستمع إلى أخبار تتحدث عن ظلم الظالمين، ولا يمكننا الوقوف صامتين إزاء الظلم، ولا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء قتل المدنيين والنساء والأطفال". وأكد أردوغان أيضاًعلى أن تركيا تشارك شباب وشعوب المنطقة هذا الاتجاه، وأن تركيا ليست متابعة فقط للتحولات، وإنما "تمثل ضمير وصوت هذا التحول والناطق باسمه" ومضى يقول "إن مطالب هذه الجماهير تمثل مطالبنا، وآلام هذه الجماهير هي جوهر آلامنا"[٣٦].

غير أن تركيا أكدت على ضرورة التزام الناتو ببعض الشروط المسبقة قبل التدخل في ليبيا، إذ طالبت تركيا بضرورة تحرك الناتو في إطار قرار مجلس الأمن واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع تضرر المدنيين وعدم التسبب في تمهيد السبيل للقيام بعمليات برية وتنفيذ العمليات بالإجماع. وبناءاً على موافقة مجلس الناتو على شروط تركيا، منح المجلس الوطني التركي الكبير حكومة حزب العدالة والتنمية تفويضاً للمشاركة في عمليات الناتو. واستناداً إلى هذا التفويض أرسلت تركيا فرقاطات وغواصة واحدة إلى البحر المتوسط للمشاركة في عمليات الناتو في إطار قرار مجلس الأمن الدولي(٣٧).

ولتحليل الموقف التركي منذ بداية الثورة الليبية وحتى صدور القرار ١٩٧٣ وفرض الحظر الجوي على الأجواء الليبية يمكن القول بأن هذا الموقف اتسم بالمهادنة والحياد الذي أعربت عنه تركيا في البداية إزاء نظام العقيد القذافي. وفسر مسؤول دبلوماسي تركي رفيع المستوى في الخارجية التركية ذلك الموقف بأنه كان يتعلق أساساً بمصلحة تركية مباشرة في ليبيا، إذ تمكّنت هذه المهادنة من إجلاء (٣٠) ألف مواطن تركي يقيمون هناك في الأيام الأولى للثورة من دون أن يلحق أي أذى بأحدهم. حتى إنّ التباهي التركي وصل إلى حد الغرور عند الحديث عن كيفية تمكّن فرق الإغاثة التركية من إجلاء ٥٠٠٠ من رعايا ٥٧ دولة، من بينهم الولايات المتحدة التي وجدت نفسها مضطرة إلى طلب المساعدة التركية في قضية تحرير الرهائن الأربعة لصحيفة "نيويورك تايمز"، ومواطنين آخرين حُوصروا بين النيران الليبية. وفي هذا السياق، لا يجد المسؤول التركي حرجاً في الاعتراف بأن مهادنة نظام القذافي كانت ضرورية "لحماية مواطنينا التي تبقى الأولوية الأهم في سياساتنا الخارجية كما الداخلية". لكن المصدر الدبلوماسي يستدرك سريعاً بأنّ هذا لا يعني "أنّنا لم نطلب من القذافي، خلال عمليات الإجلاء، أن يتنحّى عن الحكم. لقد طلبنا منه ذلك، لكن ليس بصوت مرتفع"(٣٨).

وأوضح المسؤول التركي أنه في المرحلة الثانية، اتصلت القيادة التركية بالمعارضة الليبية واستقبلت رموزاً منها، معترفاً بفشل وساطة كانت تحاول الاضطلاع بها بهدف منع حصول حمام دم في ليبيا. أما عن السجال الذي أثاره الموقف التركي المتردد إزاء القرار الدولي ١٩٧٣ بشأن فرض حظر طيران فوق ليبيا، والسماح باتخاذ كافة الإجراءات لحماية المدنيين، وهو ما فُسِّر بقرار القصف الأجنبي على ليبيا، ونفى المسؤول التركي أن تكون تركيا قد ترددت في دعم القرار، لعلمها أن دعمها له كان ضرورياً ليُنظَر إليه كقرار شرعي من قبل شعوب المنطقة(٣٩).

مع بدء العمليات العسكرية للناتو التي استهدفت كتائب القذافي، وسريان مفعول الحظر الجوي على ليبيا وفقا للقرار ١٩٧٣، ساد اعتقاد بأن دوافع الدول الغربية في القيام بتلك العمليات هي التنافس على ثروات النفط الليبية، وهي اتهامات طالت تركيا بالرغم من عدم تأييدها للعمليات العسكرية بقيادة الناتو، بسبب اعتقاد الحكومة التركية أن فرنسا التي كانت من أكثر المتحمسين للقيام بتلك العمليات تحت مظلة الناتو لها دوافع اقتصادية تتمثل في السيطرة على ثروات النفط الليبية، وهو ما دفع رئيس الوزراء التركي أردوغان لاتهام الدول الغربية بشكل غير مباشر في خطاب له أمام البرلمان التركي في ٢٢ آذار/ شباط ٢٠١١ بـ"أن البترول والثروات الطبيعية الموجودة في الأراضي الليبية هي السبب فيما تعيشه ليبيا من أحداث" في إشارة ضمنية إلى أن دوافع الدول الغربية نحو القيام بعمليات عسكرية في ليبيا هي التنافس حول الثروات الليبية. وفي الوقت ذاته دافع أردوغان عن موقف حكومته قائلا: "إن اهتمام تركيا بما يقع في ليبيا هدفه إنقاذ أرواح المدنيين وليس الحصول على الثروة ". وقال ما نحاول فعله هو مساعدة الليبيين على حل مشاكلهم "لا أن يقتل الأخ أخاه"، مشددا على إصرار تركيا على أن يكون التغيير في ليبيا "سلميا وليس دمويا". وانتقد في هذا الإطار الطريقة التي تتم بها معالجة الأزمة الليبية، مؤكدا أن بلاده لن تكون طرفا

يوجه السلاح إلى الشعب الليبي. وأشار أردوغان إلى أن التدخلات العسكرية لم تكن مفيدة في السابق، وقال إنها ساهمت في أكثر من مرة في تقسيم عدة بلدان. كما شدد على أن الأمم المتحدة وحدها فقط يجب أن تكون المظلة لأي عملية إنسانية في ليبيا، داعيا الأطراف الدولية إلى الاهتمام بالجانب الإنساني "لا بدعم قتل الناس بعضهم بعضا"(٤٠).

المبادرة التركية لحل القضية الليبية

لقد دأبت الحكومة التركية باستمرار على توضيح تطوير مواقفها إزاء الأحداث في ليبيا دفعا لأي التباس أو سوء فهم قد ينشأ لدى الكثير من الأوساط السياسية والإعلامية العربية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق تحدث رئيس الوزراء التركي أردوغان أمام وسائل الإعلام المختلفة في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١ بإسهاب عن تطورات الموقف التركي إزاء الأحداث في ليبيا قائلاً: "أود أن أعبر عن رؤيتنا بالنسبة للتطورات الحاصلة في ليبيا مؤخرا وأطلعكم على المرحلة المستمرة حاليا في هذا الصدد" وأضاف: "بداية أود أن أعبر عن متابعتنا بكثير من القلق والألم للصعوبات التي يعاني منها إخوتنا الليبيون. فقد عبرت أكثر من مرة عن عمق الصلات التي تربطنا تاريخيا وثقافيا بهذا البلد فضلاً عن ارتباط شعبينا ببعضهما بمشاعر الإخاء والود. لقد عبرت تركيا عن موقفها إزاء ما يجري في ليبيا منذ اللحظات الأولى بصوت عال، ونظرت إلى القضية من منظور المشاعر الإنسانية وحقوق الأخوة". وحول طبيعة السياسة التركية إزاء الأحداث في ليبيا أشار أردوغان إلى أن: "تركيا لم تتبع سياسة "انتظر لترى" إطلاقا، منذ السابع عشر من آذار/ مارس ٢٠١١ لما يجري في ليبيا. وكانت رؤيتنا نابعة من مبادئنا وقيمنا دون الالتفات إلى المصالح، بل بتغليب الحق والعدل واتخذنا موقفا يدعو الجميع إلى حوار بناء وهادف يفضي إلى التوافق. إن الأهداف الرئيسة لسياستنا في ليبيا تمثلت في الوصول إلى الظروف التي تتيح

الانتقال الديمقراطي الدستوري الذي يمثل تطلعات الشعب المشروعة والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسيادتها". ومن هذا المنطلق يؤكد أردوغان أنه "كان في أولويات اهتمامنا إيقاف الهجمات التي تستهدف المدنيين وتحقيق المرحلة الانتقالية بشكل يتلاءم مع تطلعات الشعب. وتحقيقا لذلك فقد عملنا كل ما هو ضروري لتحقيق هذه الأهداف. إنني أؤكد مرة أخرى أنه لم تكن هناك أية أجندات خفية عندما بدأنا السير في هذا الاتجاه وكان غرضنا الأساسي والوحيد هو تأمين وحدة ليبيا وسعادتها"(٤١).

وحول موقف تركيا من العمليات العسكرية لحلف الناتو والقرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ قال أردوغان أيضا: "إننا لا نرضى بمصادرة الحقوق الأساسية ولا نتحمل ذلك ولكننا لا نرضى في الوقت نفسه بإراقة الدماء وإزهاق الأرواح. إن جهودنا تنصب على أن تسفر المرحلة الحالية عن سلامة الشعب الليبي وفلاحه وخدمة تطلعاته. إننا في تركيا ندعم بشكل تام القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ اللذين اتخذهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونريد أن تطبق حركات حلف الناتو وفق قرار مجلس الأمن ومجلس حلف الناتو وضمن آلياتها بشكل فعال. ومن جهة أخرى فإننا نشارك بفعالية في هذه الجهود التي ترمي لحظر الأسلحة وإيصال المساعدات الإنسانية للشعب الليبي. إن من الضروري أن يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار بشكل فعلي ومن ثم الإسراع في الحراك السياسي الذي يخدم التغيير السياسي وفق متطلبات الديمقراطية الدستورية. إن البدء مرحلة سياسية تلبي تطلعات الشعب المشروعة أمر هام ونتمنى أن يجتاز الشعب الليبي هذه المرحلة بأقل ضرر ممكن"(٤٢).

لا شك أن التصريحات أعلاه توضح بما لا يدع مجالا للشك التحولات التي اتسم بها الموقف التركي وطبيعة السياسة التركية تجاه الأحداث في ليبيا وأسباب التحولات التي شابت ذلك الموقف. فضلا عن ذلك فقد أعلن

رئيس الوزراء التركي أردوغان في الخطاب ذاته عن مبادرة لحل الأزمة الليبية وصفها بـ "خارطة طريق" تتضمن ثلاث نقاط رئيسة هي:

١. وقف إطلاق نار فعلي فوري ورفع العناصر العسكرية الموالية للقذافي حصارها المفروض على بعض المدن.
٢. إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل الليبيين دون تمييز، وتأمين مناطق آمنة.
٣. البدء فورا وبسرعة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مرحلة تغيير ديمقراطي ونوعي تلبي مطالب الشعب الليبي ويكون هدف هذه المرحلة تأسيس نظام ديمقراطي دستوري يجري انتخابه بإرادة الشعب الحرة.

وقال أردوغان إنه "لأجل العمل على ذلك وقبل البدء في اجتماع مجموعة التماس في الدوحة نرى مشاطرة هذا الأمر مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي وجميع المنظمات الدولية، ونرى أن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يجب أن يكون ضمن هذه الخطط ونواصل التشاور معه. سيكون شعبنا دوما إلى جانب الشعب الليبي"(٤٣).

وجدد أردوغان رغبة بلاده بإحلال السلام في ليبيا وإنهاء الاقتتال الذي دخل شهره الثاني بين المعارضة المسلحة والقوات الحكومية التابعة للقذافي. وقال أردوغان في لقاء تلفزيوني مع القناة الفرنسية (فرانس ٢٤) في ١٥ نيسان/ ابريل ٢٠١١ إن بلاده لا تطمع في حقول النفط الغنية بها ليبيا ولا تتمنى لهذا البلد العربي أن ينغمس في أتون صراع طاحن كما هو الحال في أفغانستان او العراق. وأضاف إن "تركيا تريد وضع حد للحرب الدائرة في ليبيا" كما تريد إحلال السلام في مدنه وربوعه مشيرا بذلك إلى مبادرة السلام التركية التي طرحت في اجتماع الدوحة في ١٢ نيسان ٢٠١١ الذي ضم دول مجموعة الاتصال حول ليبيا. وأكد أردوغان أن المهم في هذا الإطار هو استجابة الحكومة الليبية للمطالب الشعبية بالتغيير الديمقراطي

وإجراء إصلاحات شاملة. وكان وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو قد ناقش مع نظرائه في اجتماع الدوحة بنود المبادرة التركية وعرضها على ممثلي المعارضة الليبية مع مؤشرات على قبول دول مجموعة الاتصال حول ليبيا بهذه المبادرة وفق ما ذكرته الخارجية التركية في وقت سابق(٤٤).

وبعد إلقاء القبض على العقيد معمر القذافي ومقتله أثناء هذه العملية على يد الثوار بعد معارك عنيفة في مدينة سرت الليبية، أعلن المجلس الانتقالي الليبي في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ عن تحرير ليبيا، وفي هذا السياق صرحت الخارجية التركية على موقعها الرسمي في اليوم التالي لهذا الإعلان قائلة: "لقد حقق الشعب الليبي مرحلة جديدة أخرى في تطلعه إلى الحرية والديمقراطية والعدل وتم في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ الإعلان من بنغازي تحرير ليبيا الأمر الذي تلقيناه ببالغ الرضا ونهنئ الشعب الليبي في هذا اليوم الأغر. وسيكون كفاح الشعب الليبي بما قدمه من تضحيات كبيرة الطريق الذي ينير أمام الشعوب المتطلعة إلى الديمقراطية في العالم ومصدر إلهام لها. وتركيا واثقة بأن المجلس الانتقالي الليبي الذي نعتبره الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي سوف يقود مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وفق خارطة الطريق المعلنة في أغسطس الفائت بشكل يحتضن جميع أطياف المجتمع" وأكد البيان على أن "تركيا التي ساندت مطالب الشعب الليبي المشروعة منذ البدء ستكون إلى جانب ليبيا في تأسيس دولة تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في ليبيا الجديدة بكل ثبات"(٤٥).

كما رحبت تركيا أيضاً بإعلان تشكيل الحكومة الانتقالية في ليبيا برئاسة عبد الرحمن الكيب في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، وأعربت الخارجية التركية في بيان لها قائلة: "لقد شعرنا بالسرور لتشكيل الحكومة الانتقالية في ليبيا ونهنئ الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء عبدالرحمن الكيب ونتمنى له التوفيق". وأكد البيان على أن "تشكيل الحكومة الانتقالية من قبل المجلس

الانتقالي الليبي خلال المدة التي تم تحديدها إشارة واضحة لتمسك إخوتنا الليبيين بالخيار الديمقراطي وهذا ما نثمنه بقوة. ستقوم الحكومة الانتقالية بتجاوز الامتحان الصعب أمامها وستتحلى بالمسؤولية الملقاة على عاتقها. ونحن على ثقة بأن ترسيخ السلام الاجتماعي وإعادة النظام العام والخدمات الأساسية ومواجهة طلب المواطنين اليومية والانتقال الى حياة ديمقراطية متوافقة مع مطالب الجماهير ستكون من أولويات الحكومة الجديدة". كما شدد البيان على استمرار تركيا في وقوفها "إلى جانب الشعب الليبي الشقيق في تخطي هذه المرحلة الصعبة وستقدم الدعم اللازم للحكومة الانتقالية التي هي الممثلة الشرعية للشعب الليبي"[٤٦].

خاتمة واستنتاجات

بعد دراسة مواقف تركيا من الثورات العربية في تونس وليبيا ومصر وتسليط الضوء على أبعاد دور تركيا في المنطقة العربية يمكن الإشارة إلى أهم الاستنتاجات كما يأتي:

١. اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية في بناء مواقفها تجاه الثورات العربية على ثلاثة مبادئ أساسية هي: تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية، ورفض أي تدخل عسكري غربي مباشر في مسار الثورات الشعبية، والحفاظ على البنية التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات. وهذه المبادىء الثلاثة تعد في الحقيقة مسألة أخلاقية جوهرية في الدبلوماسية والسياسة الخارجية التركية من وجهة نظر الحكومة التركية تجاه هذه الثورات تحديداً.

٢. فيما يتعلق بالموقف بالتركي من الثورة التونسية، فإنه نظرا للمفاجأة التي أحدثها انطلاق هذه الثورة للعالم أجمع، وقصر مدتها، وتطور الأحداث في هذا البلد بشكل متسارع، فإن الموقف التركي كغيره من المواقف الإقليمية والدولية اتسم بالترقب والحذر والقلق من تسارع وتيرة

الاحتجاجات واتساعها. واتضح الموقف التركي أكثر بعد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وانتصار الثورة التونسية، وأن تركيا ستواصل دعمها للشعب التونسي بتأسيس نظام تعددي ديمقراطي يتشارك فيه جميع فئات الشعب التونسي، وتنظيم انتخابات شفافة ومستقلة وإلغاء الحظر السياسي ومحاسبة الفساد وترسيخ الأمن.

٣. مرَّ الموقف التركي من الثورة المصرية بثلاث مراحل، الأولى موقف الترقب والصمت، والثانية، الدعوة للاستجابة لمطالب الشعب، والثالثة، المطالبة بالتغيير عبر دعوة الرئيس المصري مبارك بالتنحي. وكانت تطورات الموقف التركي تتدرج مع تطور الأحداث في مصر، وتزايد الضغط الإقليمي والدولي على النظام المصري بالكف عن العنف وإحداث التغيير المطلوب لتلافي مصير بن علي. وقد رحبت تركيا بتنحي مبارك في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، وأبدت رغبتها في تقديم المساعدة للشعبين المصري والتونسي الراغبين في الديمقراطية والحرية والاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى تحقق هاتين الثورتين أهدافها، وأكدت تركيا على أنها ستواصل العمل دائما من أجل حرية واستقرار ورفاهية وسلام هذه الشعوب.

٤. الموقف التركي من الثورة الليبية جاء مختلفاً وتميز بالتقلب وعدم الثبات والغريب أحيانا مما أثار الكثير من علامات الاستفهام والتعجب والسخط في الشارع العربي، وذلك لاختلاف الوضع في ليبيا، بسبب تصاعد أعمال القمع الشديد ضد الثوار من قبل كتائب القذافي، وازدياد الضحايا المدنيين، وطول مدة الثورة. وكان الموقف التركي في البداية متسقاً مع الموقف الدولي خاصة بعد صدور قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ و١٩٧٣. وعارضت تركيا لاحقا التدخل العسكري لحلف الناتو متهمة إياه بالسعي لمصالحه الخاصة في ليبيا لكنها ما لبثت أن عدلت موقفها بعد تزايد السخط ضدها في الشارع العربي جراء هذا الموقف، وازدياد كتائب

القذافي في ممارسة العنف ضد الثوار والشعب الليبي، حينها أدركت تركيا أن الحلول السياسية والدبلوماسية قد استنفذت تماما بعد رفض القذافي الكثير من النداءات للتنحي عن السلطة.

٥. في نهاية الأمر يمكن القول إن تركيا نجحت في تبني مواقف صريحة وواضحة قريبة من تطلعات الشعوب العربية المطالبة بالحرية والديمقراطية والتنمية والعدالة ومحاربة الفساد، وبذلك حظيت برضا وقبول كبير في أوساط الشارع العربي، وهو ما أضفى مصداقية كبيرة على الشعارات التي تتبناها حكومة حزب العدالة والتنمية عندما يقول "إن مطالب هذه الجماهير تمثل مطالبنا، وآلام هذه الجماهير هي جوهر آلامنا"، وبالتالي فإن لتركيا أن تقطف ثمار هذه المواقف الشجاعة والصادقة في تأسيس علاقات استراتيجية حقيقية ليس مع البلدان العربية التي حصلت فيها الثورات فحسب، بل مع كل شعوب المنطقة المتلهفة إلى الاستفادة من النموذج التركي في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في البلاد، وممارسة دور فاعل إقليمياً ودولياً، بما يخدم مصالحها على المدى الطويل.

Turkey and the Arab Revolution
Tunisia, Egypt and Libya

Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Prof. Assistant/ Dep. Of political and Strategic Studies/
Regional Studies Center University of Mosul

Abstract

This study deals with the attitudes of Turkey toward the Arab revolutions in Tunisia, Egypt and Libya, beginning with an important introduction about the elements of Turkish foreign policy under the AKP to determine the grounds upon which the Turkish positions toward these three revolutions and to understand these attitudes which differed from one revolution to another. The government of the Justice and Development Party has adopted three basic principles in construction of its attitudes toward the Arab revolutions: the adoption of the peoples slogans on freedom and democracy, rejection of any direct Western military intervention in the popular revolutions, and maintaining of the infrastructure of the countries in which the revolutions have occurred.

هوامش البحث ومصادره

(١) خورشيد دلي، "تركيا والتغيير في العالم العربي"، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة ١٠، العدد ١١١، آذار ٢٠١١:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/111/kdalli.htm-

(2) Taha Özhan, "The Arab Spring and Turkey", Foundation for Political, Economic and Social Research (SETA), 15 Ekim 2011:

-http://setav.org/public/HaberDetay.aspx?Dil=tr&hid=91030&q=the-arab-spring-and-turkey#

(٣) محمد نور الدين، "تركيا والثورات العربية: هل هي ميكيافيلية جديدة؟"، سويس إنفو، ٢٠١١/٤/٨:

-http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?theView=print&view=popup_&_cid = 29928300

(4) Özhan, Op. cit.

(5) Ibid.

(٦) وزارة الخارجية التركية، قسم الصحافة والإعلام، بيان رقم (١٤)، ٢٠١١/١/١٤:

- http://www.mfa.gov.tr/sub.ar.mfa?dcabec54-44b3-4aaa-a725-70d0caa8a0ae

(٧) محمد اسماعيل غالي، "وزير الخارجية التركي في منتدى الجزيرة: الشرق الأوسط يشهد «تسونامي» سياسيًا"، المصري اليوم، ٢٠١١/٣/١٣:

http://www.almasryalyoum.com/print/351350 -

(8) Ivan Krastev, "Arab revolutions, Turkey's dilemmas: zero chance for "zero problems"", Open Democrac, 25/3/2011:

-http://www.opendemocracy.net/ivan-krastev/arab-revolutions-turkey%E2%80%99s-dilemmas-zero-chance-for-zero-problems

(٩) لمزيد من التفاصيل حول بداية الثورة التونسية أنظر: "أحداث تونس من بداية الثورة"، منتديات الدولي، ٢٠١١/٢/١٥:

-http://www.aldwly.com/vb/t40997.html

(١٠) وزارة الخارجية التركية، قسم الصحافة والإعلام، بيان رقم (١٤)، ٢٠١١/١/١٤:

http://www.mfa.gov.tr/sub.ar.mfa?dcabec54-44b3-4aaa-a725-70d0caa8a0ae-

(١١) وزارة الخارجية التركية، قسم الصحافة والإعلام، بيان رقم (٣٦)، ٢٠١١/١/٢٨:

http://www.mfa.gov.tr/sub.ar.mfa?dcabec54-44b3-4aaa-a72570d0caa8a0ae-

(١٢) " تركيا: ثورة تونس نموذج يحتذي به الآخرون"، موقع الرأي نيوز، ٢٠١١/٢/١١:

- http://www.alraynews.com/News.aspx?id=393015

(١٣) وزارة الخارجية التركية، قسم الصحافة والإعلام، بيان رقم (٥٠)، ٢٠١١/٢/١٧:

-http://www.mfa.gov.tr/sub.ar.mfa?dcabec54-44b3-4aaa-a725-70d0caa8a0ae

(١٤) "أردوغان يختتم زيارة رسمية لتونس وسط انتقادات حيال المبالغة في الترحيب به"، مؤسسة يو بي آي UPI، ٢٠١١/٩/١٦:

http://arabic.upi.com/News/2011/09/16/UPI-96451316179817/ -

(١٥) "أردوغان في تونس: إسرائيل لن تكون حرة التصرف في البحر المتوسط"، إذاعة بي بي سي العربية، ٢٠١١/٩/١٥:

-http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110915_erdogan_tunisia.shtml

(١٦) "أردوغان يزور تونس لبحث التعاون الثنائي"، صحيفة إيلاف الالكترونية، ٢٠١١/٩/١٤:

- http://www.elaph.com/Web/news/2011/9/682792.html?entry=articleRelatedArticle

(١٧) وزارة الخارجية التركية، قسم الصحافة والإعلام، بيان رقم (٢٤٣)، ٢٠١١/١٠/٢٨:

- http://www.mfa.gov.tr/sub.ar.mfa?dcabec54-44b3-4aaa-a725-70d0caa8a0ae

(١٨) "موقف تركيا حيال أحداث تونس ومصر"، قناة تي آر تي العربية، ٢٠١١/٢/١٥:

http://www.trt.net.tr/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=96acedef-beed-4a79-8291-1812206c5b23

(19) Ayşa zarakol, "Arab Revolutions of 2011: What Will Turkey's Role Be?", Muftah, 21/2/2011: http://muftah.org/?p=828

(٢٠) أردوغان ينصح شعبه بالاستماع لمطالب شعبه دون تردد، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١١/٢/١. انصات خاص.

(٢١) إسلام حلايقة، "تركيا وحمم الثورات العربية..رغبة في التغيير وخشية من سوء المصير"، دنيا الرأي، ٢٠١١/٣/١٣:

- http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/222690.html

(٢٢) "أحمد داود أوغلو..ثورتا تونس ومصر"، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج لقاء اليوم، ٢٠١١/٢/١٤:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/92802CF8-058D-4505-8B86-F14D3BE1E838.htm

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) "زيارة تاريخية لرئيس الجمهورية عبد الله جول إلى مصر"، قناة تي آر تي التركية، ٢٠١١/٣/٤:
http://www.trt.net.tr/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=2f41be01-0e67-4de7-aec1-6b34c2b530c4

(٢٥) "صحف تركية:زيارة جول لمصر حملت رسالة تضامن مع شعبها"، صحيفة الاهرام المصرية، ٢٠١١/٣/٥:

- http://www.ahram.org.eg/World/News/65709.aspx

(٢٦) "أوغلو: سنعمل مع مصر لتحقيق التحول الديمقراطي والتطور الاقتصادي"، أخبار العالم، ٢٠١١/٤/١١:

- http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=45112

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) شيماء عبد المنعم، "زيارة أردوغان لمصر.. تحالفات ومقابلات وتسويق للنموذج التركي"، محيط، ٢٠١١/٩/١٣:

- http://www.moheet.com/2011/09/13/

(٢٩) "أردوغان من دار الأوبرا: لقد خطوتم خطوة جيدة وستذهبون للتصويت لتختاروا النظام الجديد"، اليوم السابع، ٢٠١١/٩/١٣:

1. - http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=492164&

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول القرار أنظر: "القرار ١٩٧٠ يفرض عقوبات قاسية على نظام القذافي"، موقع الإمارات اليوم، ٢٠١١/٢/٢٨:

- http://www.emaratalyoum.com/politics/news/2011-02-28-1.361632

(٣١) وزارة الخارجية التركية، قسم الصحافة والإعلام، بيان رقم (٩)، ٢٠١١/٣/٣:

-http://www.mfa.gov.tr/sub.ar.mfa?dcabec54-44b3-4aaa-a725-70d0caa8a0ae

(٣٢) "الجامعة تطالب مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا.. وتفتح قنوات اتصال مع المعارضة"، موقع الإمارات اليوم، ٢٠١١/٣/١٣:

- http://www.emaratalyoum.com/politics/news/2011-03-13-1.367302

(٣٣) " تركيا توضح موقفها من ليبيا"، الجزيرة نت، ٢٠١١/٣/١٥. متاح على الرابط الاتي:

-http://aljazeera.net/NR/exeres/996FEF7C-3FFC-4C42-8F4F-DC8AE75E876F.htm

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول القرار ١٩٧٣ انظر: "نص القرار رقم ١٩٧٣ حول ليبيا"، المركز الفلسطيني للتوثيق والإعلام، ٢٠١١/٣/١٩:
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=28023&table=pa_documents&CatId=311

(٣٦) "أردوغان يؤكد مساندة الشعب الليبي"، الجزيرة نت، ٢٠١١/٣/١٨. متاح على الرابط الاتي:
-http://aljazeera.net/NR/exeres/1C9DDC80-351A-494A-B454-54C6A3DBA525.htm

(٣٧) المصدر نفسه

(٣٨) عائشة كربات، "محددات الدبلوماسية التركية إزاء الثورات العربية: ليبيا نموذجاً"، موقع الأخبار، ٢٠١١/٣/٢٥:
- http://www.al-akhbar.com/node/7539

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) "أردوغان: البترول يحرك أحداث ليبيا"، الجزيرة نت، ٢٠١١/٣/٢٢:
http://aljazeera.net/NR/exeres/C894326E-0629-4D98-A36B-D2AD51DB9C17.htm

(٤١) "تعليق أردوغان على أحداث ليبيا"، الجزيرة نت، ٢٠١١/٤/٨. متاح على الرابط الاتي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/68A942E4-265A-4F57-8617-C07ABA735A3C.htm

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) "أردوغان يجدد رغبة بلاده بإحلال السلام في ليبيا وإنهاء الاقتتال"، وكالة الأنباء اللبنانية، ٢٠١١/٤/١٥:
- http://www.walnews.com/articleDetails.php?articleId=34729

(٤٥) وزارة الخارجية التركية، قسم الصحافة والإعلام، بيان رقم ٢٤٢، ٢٠١١/١٠/٢٤:
http://www.mfa.gov.tr/sub.ar.mfa?dcabec54-44b3-4aaa-a725-70d0caa8a0ae

(٤٦) "تصريح حول الحكومة الانتقالية في ليبيا"، وزارة الخارجية التركية، قسم الصحافة والإعلام، بيان رقم ٢٦٦، ٢٠١١/١١/٢٥:
–http://www.mfa.gov.tr/sub.ar.mfa?dcabec54-44b3-4aaa-a725-70d0caa8a0ae